مقدمة :

قيام دولة فلسطين هو أحد موضوعات تاريخ المستقبل في المنطقة .. فنحن أقرب ما نكون أمام رقعة شطرنج تمتد مربعاتها لتتصل بتاريخ لمستقبل سوف يشهد قيام دولة فلسطينية بكامل حقوق الشعب الفلسطيني، أو سوف يشهد الإعلان عن دولة إسرائيل كدولة يهودية فيما وراء خط الهدنة (خطوط عام ١٩٦٧)، وفي قناعتي .. فهناك شيء يربط بين الشطرنج وتاريخ المستقبل، ففي الشطرنج .. هناك نقلة يقوم بها صاحبها وهناك نقلة أخرى يختزنها في رأسه، إنها النقلة الأخرى التي قد تحسم نتيجة المباراة .. طالما كانت في الاتجاه الصحيح، وبالتالي .. فهي النقلة التي تجعل صاحبها يعيش زمن مستقبل المباراة.. قبل أن يأتي، وهكذا تاريخ المستقبل .. حيث نعيش زمن المستقبل قبل أن يأتي، ولعل ذلك يفسر ما قاله آينشتين يوماً: "أنا لا أشغل نفسي بالمستقبل، فالمستقبل آت بأسرع مما نتصور"[1]، فهو لا يهتم بالمستقبل .. لأنه يعيشه، وإذا كان المستقبل آت بسرعة .. فهو آت بسرعة للآخرين وليس له، فلقد أتى إليه بالفعل.

ولأنه تاريخ المستقبل .. فهو ليس مقطوع الصلة بالماضي، فالصراع في تاريخ المستقبل ينتظم بموضوعه حول "تغيير قواعد اللعبة" ولكن قواعد اللعبة لا يمكن تغييرها بدون وعي بما جرى في الماضي، وهو ما يدعوني إلى استدعاء مقولة لموشى ديان وإعادة قراءتها، وهي المقولة التي ذاع صيتها كثيراً في أدبياتنا واستعارها البعض – عربياً – كشاهد إثبات في محاكمة جلد الذات، فلقد قال يوماً "إن العرب لا يقرأون"، وعندما نعاود إعادة قراءة المقولة على مستويات تدرجية فقد نخلص إلى إعادة تركيبها هكذا: العرب لا يقرأون الماضي وبالتالي فهم لا يملكون وعياً به، ومن ثم .. فهم لن يكونوا طرفاً في صراع "تغيير قواعد اللعبة"، وبالتبعية .. فإن إسرائيل هي التي سوف تكتب تاريخ المستقبل في المنطقة وليس العرب.

ولكن – وكما ترى الدراسة – فإننا مازال بمقدورنا أن نكون طرفاً في صراع تاريخ المستقبل، فالنقلة الأخرى لتغيير قواعد اللعبة مازالت متاحة بدءاً من إعادة قراءة الماضي والإمساك بأحد معطياته وهو معطى "التدويل" وهو

معطى مداري في المسألة الفلسطينية .. فالمسألة برمتها ارتبطت بالتدويل وبشواهد ناطقة، فوعد بلفور اكتسب قوة مفعوله عندما تبنته عصبة الأمم وهو ما أقرت به وثيقة الاستقلال لدولة إسرائيل، وفيما بعد .. حصلت إسرائيل على شرعيتها السياسية بمقتضى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم ١٨١ والمؤرخ في ١٩٤٧/١١/٢٩)، وفي وثيقة استقلالها أقرت إسرائيل بذلك، وفي فقرة تقول: "وبمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل"[٢].

وبقدر ما كان التدويل حاضراً في البدايات .. فإنه لم يغيب بعدها، فلقد ظل كامناً في السياق وفي تجاذبات أطراف المسألة الفلسطينية والتي لم تكن محصورة فقط في إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، ولكنها اتسعت لتشمل – أيضاً – الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبريطانيا (باعتبارها دولة الانتداب) والولايات المتحدة (باعتبارها القوة الدولية الأولى)، وفي ظل التجاذبات .. كان الانتقال الموضعي – ولأكثر من مرة – لوديعة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وكانت المحاولة لاستبعاد الأمم المتحدة وكانت التأويلات لبعض بنود ميثاقها .... إلخ، وكل هذه التجاذبات تستبقي التدويل فاعلاً في صراع تاريخ المستقبل ولا يقدر على تجاهله .. من يرغب في نقلة أخرى لتغيير قواعد اللعبة.

التدويل – هكذا – هو النقلة الأخرى لتغيير قواعد اللعبة برؤية مستقبلية تطرحها الدراسة وترسم بها مساراً يرافقه الشعب الفلسطيني ليمسك بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته، وهي رؤية نعاود بها قراءة ملف المسألة الفلسطينية كشفاً عن العقبات المانعة التي تعترض طريق السلام بمعطيات تغوص في الماضي وتحمل زخمها إلى المستقبل .. معطيات تتعلق بتوافق صهيوني قومي / توراتي ومعطيات تتعلق بقرارات صادرة من مجلس الأمن، وكل هذه المعطيات توقفت عندها الدراسة في محورها الأول.

ولقد جرت محاولة فلسطينية لتغيير قواعد اللعبة قفزاً على العقبات وكانت المحاولة معنونة بـ "اتفاقية أوسلو" وأرادت المحاولة أن تشق مساراً إلى تاريخ المستقبل لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته، ولكن المحاولة تعثرت في التواءات المرجعية لتلتقطها الشباك الإسرائيلية وتعيد توظيفها في الاتجاه الآخر .. اتجاه لا يصنع تاريخاً لمستقبل الدولة الفلسطينية ولكن يصنع تاريخاً لمستقبل الدولة الإسرائيلية بهوية يهودية.

كانت إسرائيل ترغب بالفعل في تغيير قواعد اللعبة لتربح صراع تاريخ المستقبل، وامتدت بجدار عازل لترسم حدودها الجديدة فيما وراء الخط الأخضر (خطوط ١٩٦٧)، ولكن كانت في انتظارها المفاجأة .. مفاجأة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إنها المفاجأة التي أحالت بها الجمعية العامة قضية الجدار إلى محكمة العدل الدولية .. بطلب الفتوى القانونية، ومن وجهة نظر الدراسة .. فإن هذه "المفاجأة" تمثل انقلاباً راديكاليًا على قواعد اللعبة لغير صالح إسرائيل وتصلح كنقطة بداية لبناء سيناريو لإقامة الدولة الفلسطينية تحت مظلة الإدارة الدولية، ولقد قاربت الدراسة – وفي محورها الثاني – اتفاق أوسلو وانقلاب الفتوى .. بقراءة تحليلية.

السيناريو المقترح وبخطواته الإجرائية لإقامة الدولة الفلسطينية تحت مظلة الإدارة الدولية .. كان هو موضوع اهتمام الدراسة في المحور الثالث، ولأنه تاريخ المستقبل .. حيث يسعى كل طرف إلى تغيير قواعد اللعبة لصالحه، فإن الدراسة أفردت سطوراً في المحور لتتبع ترتيبات إسرائيلية تحاول – هي الأخرى – إعادة قراءة صفحات من الماضي بأمل انتزاع انتصار قانوني / سياسي في الأمم المتحدة .. تغلق به ملف المسألة الفلسطينية وتدشن به أجرومية جديدة لتاريخ مستقبل إسرائيل .. كدولة يهودية، فإسرائيل – ومن وجهة نظر الدراسة – سوف تذهب مستقبلاً إلى الأمم المتحدة لكي تنتزع اعترافاً دوليًا بهويتها اليهودية وبحدودها الجديدة، بعدما توثق ترتيباتها لتحييد الجمعية العامة والدفع بها إلى خارج خطوط تماس "رد الفعل" .. وهو ما حاولت أن تبرهن عليه الدراسة، وفوق سطور المحور – أيضاً – تتابعت الدفاعات المضادة التي إقترحتها الدراسة لدحض الترتيبات الإسرائيلية، ولعلها دفاعات تعزز من جهد الإجهاض الاستباقي لهذه الترتيبات وتصادر مفعولها.

ولأن مطلب الإدارة الدولية للمسألة الفلسطينية والسيناريو المقترح لها هما – وفي صيرورة التدافع – بمثابة مشروع للتنفيذ، فلقد عرض المحور الرابع والأخير لتجربة إقليم "ناميبيا" وتجربة إقليم "كوسوفا" .. فكلاهما حظى بدولته تحت مظلة الإدارة الدولية، وكان للدراسة وقفة تحليلية سبقت العرض، ولم تفارق مضمونه وتتعلق بموقع كل من .. مجلس الأمن والجمعية العامة على خريطة الإدارة الدولية وأي الموقعين هو نقطة الارتكاز في إحداثيات

الخريطة؟، وأيهما هو الممر الإستراتيجي – مستقبلاً – لتدويل المسألة الفلسطينية؟، ولأنهما (المطلب والسيناريو المقترح) هما – مرة أخرى – بمثابة مشروع للتنفيذ تتفاعل معه أرادات .. تأييداً ورفضاً .. دعماً واعتراضاً، فإن الدراسة عمدت – وفي متصل المحور – إلى استقراء مواقف الأطراف ذات الصلة إزائهما، وهي أطراف تتعدد مداراتها .. المدار الدولي ويتسع للأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، والمدار العربي وتنتظم عليه دول الطوق .. مصر والأردن وسوريا والسعودية، والمدار الثنائي بقوسيه الداخليين .. إسرائيل وفلسطين، وكانت هناك مقدمات ومعطيات وتقديرات رسمت أفق الاستطلاع لعدسة استقراء الدراسة.

ويبقى في الخاتمة .. ما أستعيده من الذاكرة وما أضيفه إلى الرؤية، أستعيد.. أن قيام دولة فلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير تحت مظلة الإدارة الدولية كان شاغلي ومنذ سنوات وأخذني الشاغل إلى المكاشفة به في مقالي المنشور بجريدة العربي بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٩ وتحت عنوان "الخيار صفر .. في القضية الفلسطينية"[٣]، وفيما بعد .. كان المقال وتضمنياته الفكرية موضوعاً لحلقات نقاشية بتواريخ (٢٠٠٩/٤/٢٧، ٢٠٠٩/٥/١٨، ٢٠٠٩/٦/١٨) وجرت تحت مظلة جمعية "أنصار حقوق الإنسان بمصر" ومؤسسة "أنا المصري"، ولعل إعدادهما واستضافتهما ومتابعتهما لهذه الحلقات .. تبقى دليلاً ناطقاً بحيوية لا تعوز المجتمع المدني وبجدية لا تفتقرها اهتماماته.

وما أستعيده من الذاكرة يلحق به ما أضيفه إلى الرؤية، أضيف .. أن الحديث عن الصراع في تاريخ المستقبل لا يعني حديثاً عن حرب ولا يحمل دعوة إليها في المنطقة، فالسلام هو الهدف ولكنه هدف يسوق إلى صراع من أجل تغيير قواعد اللعبة .. كشرط لتحققه شاخصاً في المستقبل، فالمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية باتت عالقة في نفق ضيق ينشد بصيص ضوء ولايجده ويلاحق الطموح المشروع للشعب الفلسطيني ولا يقطع المسافة، وفي نهاية النفق وعلى مرمى البصر .. يلوح حائط مسدود قد تتذكره أجيال قادمة كحائط مبكى للقضية الفلسطينية ومزاراً لضريح السلام، فالمفاوضات – وبلغة تاريخ المستقبل – قد انتهت بالفعل إلى طريق مسدود.

وأضيف أيضاً .. إنه عندما يتعلق الأمر بتغيير قواعد اللعبة فإن سؤال الافتتاحية في تاريخ المستقبل لا يعود .. ما العمل؟ ولكن .. من أي نافذة نطل؟، وإجابة السؤال هي التي سوف ترسم لنا طريق العمل وتصاحبنا إلى نهايته، فالذين لا يملكون رؤى وأفكاراً لا يقدرون على تغيير قواعد اللعبة لصالحهم .. وبالتالي لا طريق لهم ولا تاريخ لمستقبلهم.

وبعد .. فالدراسة تترك كل سطورها موضوعاً للنقاش في مداولة الرؤية، وهوامشها تتسع له وتطلبه .. فهو إضافة وإثراء لأطروحتها الرئيسية والتي تتبنى "الإدارة الدولية" خياراً نحو قيام دولة فلسطين.